

تعديل أم عبث دستوري  
في الجزائر؟حميد زناز  
كاتب جزائري

أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة. فكيف يمكن أن يقوم هذا الأخير بمهامه باستقلالية وحياد وهو المعين من طرف رئيس الجمهورية، الذي يمكن أن يعزله من منصبه في أي لحظة؛ أليس من الأجدر أن ينتخب من طرف أعضاء المحكمة كما هو الحال في تونس والمغرب ضمنا لاستقلاليته؟

في المادة 87 يشترط على المترشح للانتخابات الرئاسية أن يدين بالإسلام. فكيف يمكن أن نعرف إن كان المترشح كذلك أم لا؛ ألا يمكن أن يتخذ هذا الشرط كطريقة لإقصاء مترشح أو مترشحة ما دام لا وجود لأي وثيقة رسمية تثبت أن هذا مسلم وهذا غير مسلم في الجزائر إذ لا تمييز في القوانين الجزائرية ولا في أعراف الدولة أي تمييز بين المواطنين على أساس الدين. وبغض النظر عن هذا الارتباك، هل يسعى الدستور إلى إقامة دولة المواطنين أم المؤمنين؛ نقرأ في المادة 94، وتحديدا

في فقرتها الرابعة أنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية وإثبات الشغور، يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها 90 يوما. فلماذا تسند الرئاسة

إلى شخصية غير منتخبة؛ أليس من المنطق الديمقراطي أن يتولى رئيس البرلمان المنتخب المنصب في انتظار إجراء انتخابات رئاسية؛ لا تشير المادة المذكورة أعلاه إلى جهة طبيعية ذات صلاحيات دستورية تسند إليها مهمة إصدار شهادة طبية تثبت أن الرئيس لا يستطيع ممارسة مهامه. وهو فراغ واضح عانت منه الدولة الجزائرية إثر مرض الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة والذي بقي سنوات في الرئاسة مريضا مشلولاً.

تقول المادة 200، وهي مادة جديدة "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤسسة مستقلة" ومباشرة في المادة 201 تقول الفقرة الأولى إن رئيس الجمهورية هو الذي يعين السلطة الوطنية للانتخابات وأعضائها. فإين الاستقلالية ما دام رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيسها وأعضائها؛ وما الضمان في إجراء انتخابات نزيهة ونظيفة؛ وتتعارض المادة 92 والمادة 181 تعارضا صارخا، فالأولى تقول إن رئيس الجمهورية هو الذي يعين القضاة، بينما تقول المادة الثانية إن مجلس القضاء هو الذي يعين القضاة. وما يثير التعجب حقا هو

اعتماد تسميتين لمنصب واحد؛ نقرأ في المادة 103 الجديدة والركيكة "يقود الحكومة وزيراً أولاً، في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية يقود الحكومة رئيس حكومة، في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية". في حقيقة الأمر لم يكلف المحررون أنفسهم عناء التركيز حتى في صياغة هذه الوثيقة الأساسية، ولم تفر انتباه مجلس الوزراء الذي اعتمدها لا ردايتها الشكلية ولا

انتفاء منطقها القانوني والسياسي. وبغض النظر عن رداءة الشكل والمضمون، فإن تعديل الدستور في الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تمر بها الجزائر هو كوضع جبيرة من الجبس على رجل من خشب.

بغض النظر عن مصادقة مجلس وطني ومجلس أمة فاقدين لكل شرعية على التعديل الدستوري في الجزائر، وبغض النظر عن فضائحهما وعن استغلال رمزية أول نوفمبر لطرحة للاستفتاء، لا يتطلب الأمر من المراقب أن يكون خبيراً في القانون الدستوري ليعرف بأن هذا التعديل هو بمثابة دستور مفتوح كتب بطريقة متسرعة لحاجة سياسية ظرفية تخدم النظم أكثر من أي شيء آخر، كما تدل على ذلك أيضا الركاكة التي صيغ بها والنقرات والأخطاء الفنية والمسائل المغيبة والتناقضات التي يعج بها. من الناحية الشكلية، نعتز على أمور مضحكة مكبية، فالفقرة الثالثة من المادة 96 تحيل إلى أحكام المادتين 98 و99 وتقول "اعلاء" فكانهما سابقتان على المادة 96:

إلى جانب رداءة الشكل والمضمون الواضحة للجميع فإن تعديل الدستور في الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تمر بها الجزائر هو كوضع جبيرة من الجبس على رجل من خشب

كما تحيل إلى الفقرتين 9 و10 من المادة 95 في حين أن الفقرتين غير موجودتين أصلا، إذ لا تتضمن هذه المادة سوى 5 فقرات. أما المادة 131 فتحيل على المادة 134 وتقول "اعلاء" أيضا بدل "ادناه" كما في حالات أخرى كثيرة.

وتشير المادة 110 في فقرتها الثالثة إلى فقرة رابعة غير موجودة، ويكرر الأمر في مرات عديدة. ومن الغريب أن تحيل مادة على نفسها كما هو الحال في المادة 115 التي تحيل على المادة 115: في المادة 94 يستعمل المحررون عبارة غامضة، كي لا نقول لا معنى لها في العربية، عندما يكتبون على الفقرة الأولى: إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمّن، تجتمع المحكمة الدستورية بقوة القانون وبدون أجل. فما معنى عبارة "بدون أجل" سوى أنها ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية التي تعني "فوراً"، وهذا دليل آخر على أن النص كتب باللغة الفرنسية ثم ترجم إلى العربية، كما جرت العادة دائما، في حين أن كل الدساتير تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، ولا ذكر للغة الفرنسية على الإطلاق في حين أنها هي اللغة الرسمية المعتمدة عمليا.

أما من ناحية المضمون فلم يفعل محررو الوثيقة سوى تأكيد، وفي بعض الأحيان تعقيد، ما كان موجودا في الدستور السابق من عوائق أمام الانفتاح الديمقراطي، فمثلا تقول المادة 186 إن المحكمة الدستورية تتكون من 12 عضوا، 4

أربع سنوات من «عهد حزب الله»  
في لبنانخير الله خيرالله  
إعلامي لبناني

تمر بعد أيام قليلة، يوم 31 تشرين الأول - أكتوبر تحديدا، الذكرى الرابعة لانتخاب قائد الجيش السابق العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية اللبنانية. أصبح ميشال عون رئيسا بموجب تسوية فرضها "حزب الله" الذي خبز اللبنانيين بين أن يكون مرشحا رئيسا للجمهورية... أو إلغاء المجلس النيابي إلى أيد الأبد، مع ما يعنيه ذلك من فراغ في موقع الرئاسة.

بعد أربع سنوات على دخول ميشال عون قصر بعبدا، كل ما يمكن قوله إن الفراغ كان أفضل. تبدو هذه خلاصة منطقية في ضوء ما آل إليه لبنان الذي أصبح مصيره في مهبط الريح بعد انهيار نظامه المصرفي، مع ما يعنيه ذلك من احتجاز لأموال المودعين وفقدان الثقة ببيروت كمرکز مالي للمنطقة، وتدمير لمعظم مؤسسات الدولة. لم يكن ينقص لبنان سوى تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب - أغسطس 2020. أدى التفجير إلى سقوط عدد كبير من الضحايا من كل المذاهب والطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية. لحق الأذى بأحياء مسيحية في أكثريتها، إذ تضررت عشرات الآلاف من المنازل مع ما يعنيه ذلك من موجة هجرة جديدة لمسيحيي لبنان الذي يعاني من عزلة عربية لا سابق لها منذ الاستقلال في العام 1943.

هناك لبنان آخر قام مع وصول ميشال عون إلى قصر بعبدا بعد إغلاق مجلس النواب سنتين ونصف سنة للحؤول دون وصول غيره إلى رئاسة الجمهورية. كانت التسوية الرئاسية خطأ لا يغتفر، خصوصا بعدما تبين أن وصول ميشال عون إلى الرئاسة سيعني بداية "عهد حزب الله" في لبنان.

ثمة حاجة إلى تبسيط الأمور إلى أبعد حد من أجل فهم ما حصل في لبنان منذ توقيع وثيقة التفاهم المسماة وثيقة مار مخايل بين ميشال عون والأمين العام لـ "حزب الله" حسن نصرالله في السادس من شباط - فبراير 2006، أي بعد أقل بقليل من مرور سنة على اغتيال رفيق الحريري. يظهر شريط الأحداث الممتد من شباط - فبراير 2006 إلى 31 تشرين الأول - أكتوبر 2016 أن ميشال عون اجتاز بنجاح كل الاختبارات التي أخضعها له "حزب الله".

بدأت الاختبارات بتغطية حرب صيف 2006 ثم الاعتصام في وسط بيروت وتجاهل اتخاذ موقف من

غزوة العاصمة والجبل التي قام بها الحزب في أيار - مايو 2008، والتي كانت انقلابا بكل معنى الكلمة. لا تزال مفاعيل هذا الانقلاب تتفاعل إلى اليوم. كان يفترض بمفاعيل هذا الانقلاب أن تكون سببا كافيا لتفادي الدخول في تسوية تؤدي إلى انتخاب ميشال عون رئيسا للجمهورية، خصوصا أن من بين الارتكابات التي غطاها مشاركة "حزب الله" النظام الإقليمي السوري في الحرب التي يشنها على شعبه الباحث عن حد أدنى من الكرامة منذ آذار - مارس من العام 2011.

كان خيار "حزب الله" خيارا مدروسا وموفقا، بالنسبة إليه طبعاً وليس بالنسبة إلى لبنان. كان الحزب يعرف نقطة الضعف الأهم عند ميشال عون. كانت هذه النقطة تتمثل في الوصول إلى موقع رئيس الجمهورية بأي ثمن. كان يدرك أن قناة الاتصال بميشال عون، وهي صهره جبران باسيل، لا تقل عنه رغبة في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. انتهى الأمر بأن تحول جبران باسيل إلى الشخص الوحيد الموثوق به لدى ميشال عون. إنه الشخص الذي استطاع إيصاله إلى قصر بعبدا، لا أكثر ولا أقل.

الأهم من ذلك كله أن هذا الشخص يتمتع بأفضل علاقة مع "حزب الله". أكثر من ذلك، كان صوت إيران في مجلس جامعة الدول العربية عندما شغل موقع وزير الخارجية. هذا أمر لم يحصل يوما في تاريخ لبنان منذ تأسيس الجامعة. رأى العرب في مداخلات باسيل في مجلس جامعة الدول العربية انحرافا فاضحا إلى إيران و"محور الممانعة" الذي تقوده في المنطقة، جعلهم ذلك ينسون لبنان ويعتبرون أنه ساقط عسكريا وسياسيا في المحور الإيراني ولا مجال لانتقاله من هذا المستنقع.

يدفع لبنان ثمن وصول ميشال عون إلى قصر بعبدا. يدفع المسيحيون ثمن تغطية "التيار العوني" لسلاح "حزب الله" مع ما يعنيه ذلك من صدام مع

بعد أربع سنوات من «عهد حزب الله» لم يعد لبنان مستشفى المنطقة ولا جامعة المنطقة ولا عاصمة الفن والأدب والإعلام والسياحة ولم يعد لبنان مكانا يمكن أن يستثمر فيه أي عربي ماله

النظام المالي الدولي من جهة وعزلة عربية من جهة أخرى. فبعد أربع سنوات من رئاسة ميشال عون خرج لبنان من النظام المصرفي الدولي بعد تلقيه إنذارات عدة من الإدارة الأميركية رفض فهم معناها والنتائج التي ستترتب عليها.

بعد أربع سنوات من "عهد حزب الله"، لم تعد بيروت بيروت نفسها. لم يعد لبنان مستشفى المنطقة ولا جامعة المنطقة ولا عاصمة الفن والأدب والصحافة والإعلام والسياحة. لم يعد في بيروت مقهى أو مسرح أو ملهى يقصده اللبنانيون والعرب. لم يعد لبنان مكانا يمكن أن يستثمر فيه أي عربي ماله.

ما لم ينجح به ميشال عون في الأعوام 1988 و1989 و1990، عندما شغل قصر بعبدا للمرة الأولى بصفة كونه رئيسا لحكومة عسكرية مؤقتة لا مهمة لها سوى تأمين انتخاب رئيس للجمهورية خلفا للرئيس أمين الجميل، نجح فيه في السنوات الأربع الأخيرة. من لم يهاجر من المسيحيين والمسلمين في أواخر ثمانينات القرن الماضي، يفكر في الهجرة الآن. لم يدرك اللبنانيون بعد إلى أي درجة بلغت حال الإهتراء في بلدهم وإلى أي حد صاروا فقراء في وقت أخذ "الثنائي الشيعي" مبادرة تغطية التفاوض مع إسرائيل في شأن الحدود البحرية مع ما ينطوي عليه ذلك من رموز. في مقدم هذه الرموز أن "حزب الله" يستطيع أن يجعل ما لا يستطيع غيره عمله وأن يأخذ البلد إلى حيث يشاء. أكثر من ذلك، أنه يستطيع فرض ما يريد على اللبنانيين في خدمة مشروع توسعي إيراني لا علاقة له بلبنان من قريب أو بعيد. يفعل ذلك في مرحلة تبدو المنطقة فيها مقبلة على تغييرات كبيرة في

ظل اختراقات إسرائيلية في اتجاهات مختلفة وفي ظل هبوط لسعر النفط وانتشار لا سابق له لكورونا في كل أنحاء العالم.

بعد أربع سنوات من عهد ميشال عون أو "عهد حزب الله"، لبنان دخل المجهول أكثر من أي وقت.

